مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

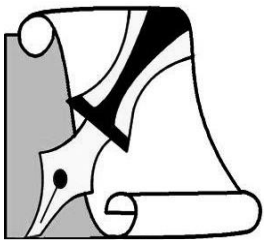

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أزمة النظام الصهيوني في عمقها البنيوي والموضوعي

1 – مدخل:

يعتبر الباحثون الإسرائيليون أن ضعف الأساس الأيديولوجي في توجيه السلوك الجماعي والفردي في الكيان الغاصب، من أهم أسباب الأزمة البنيوية في النظام السياسي، ذلك أن الصهيونية فقدت من حيويتها وأهميتها في معالجة القضايا الساخنة التي يواجهها المجتمع خارجياً وداخلياً. والتوليفات التي قامت عليها الصهيونية بين متناقضات كثيرة (الخصوصية القومية والعالمية؛ التقليد والتحديث؛ الدين والعلمانية) لم تستطع أن تصمد بعد تحول الحركات الأيديولوجية إلى أحزاب تتنافس في ما بينها بشأن السيطرة على مراكز القوة. والفكر الصهيوني، الذي لم يتم تجديده بعدقيام الدولة، لم يستطع أن يحافظ على التوليفات الأولية لسببين: الأول عدم تحقيق الاندماج بين اليهود من أصل أشكنازي واليهود الشرقيين؛ والثاني عدم تحقيق القيم المدنية الشاملة بسبب فرض القيود العنصرية على المواطنين العرب. إضافة إلى أن العمل السياسي في إسرائيل انغمس في الروتين وأدى إلى تدهور المؤسسات التي جسدته، (مثل الكيبوتس والموشاف وحركات الشبيبة)، في سلّم الأهتمامات القومية. والتحولات السريعة والأكثر جذرية حدثت بعد حربي 1967 و1973: فقد أدت حرب 1967 إلى إيجاد أزمة أيديولوجية بدلاً من أن تكون حلاً للازمات. وكان من أهم نتائج تلك الحرب دمج فكرة التحرر القومي – العلماني في فكرة الخلاص الديني. أمّا حرب 1973 فتسببت بإضعاف العنصر العلماني في الصهيونية، ونجم عن ذلك حركة "غوش إيمونيم" الدينية المتعصبة التي دمجت الصهيونية في فكرة الخلاص اليهودي الشامل.

إن أهم التطورات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي مع مرور الوقت، كان التحول الكبير في القيم الاجتماعية – السياسية الثقافية ومعايير السلوك الشخصي التي نجم عنها تيار ليبرالي قوي يدعم النزعات الفردية على حساب إيثار الجماعة القومية. وفي المقابل تبلور تيار قومي ديني معاكس في قيمه ومعاييره ومواقفه . أمّا التيار الأول فتطور في مستويين: الأول التغيير في قيم الأفراد وسلوكهم، الذي ساهم في تغيير النظرة إلى الكثير من المظاهر، وخصوصاً إلى المؤسسات التي جسدت القيم الجمعانية؛ الثاني المستوى التنظيمي الذي انعكس في تطوير مؤسسات مدنية لا تخضع لإرادة السلطة السياسية. وبرز ضعف الفكرة الصهيونية التقليدية المتجسدة في مُثل الهجرة والطلائعية والتضحية لمصلحة المجموع، في تنامي التوجه نحو تطوير الفرد وتحقيق ذاته بأساليبه الخاصة النفعية. وتفشى هذا التوجه في السلوك الشخصي كذلك في جميع المجالات؛ فقد بدأت

عملية "أمركة" المجتمع تترسخ في كل شيء. وضعفت قيم المساواة واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبدأت تظهر في إسرائيل الخدمات الخاصة المرتفعة التكلفة في مجالات مثل الصحة والتعليم، وكُشف عن مظاهر الفساد في الجهاز الإداري والمؤسسات العامة والهستدروت والأحزاب، وارتفعت بصورة كبيرة معدلات الجنوح والجريمة خاصة في صفوف الأجيال الشابة.

على هذه الخلفية يعيش المجتمع الإسرائيلي في الوقت الراهن حالة إنتقاليّة معقّدة من الحذر والشك, بسبب ما يعانيه من تفاعلات وصراعات داخليّة, على أكثر من صعيد, تجاوزت حدود الخلاف, حول القضايا الجوهريّة المزمنة مثل العلاقة بين الدين والدولة وطبيعة الإنتماء الحضاري ومعنى الخصوصية اليهوديّة وطبيعة الأولويّات الاجتماعية والإقتصادية, لتصل إلى المداخل الرئيسة للعلاقات مع المحيط العربي والإسلامي القريب والبعيد سلماً أو حرباً وضمن أيّة شروط جيو سياسية وجيو إقتصادية. وهذا الأمر تجلّى في الأزمات الحزبية والسياسية والحكومية خاصة منذ ما بعد فشل اجتياح لبنان عام 1982 وتحرير ارضه عام 2000 ولغاية اليوم - كما وأنه يتجلّى حالياً في تهديدات وصيحات الحرب المتتالية التي تصدر عن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين على حدّ سواء, وفي ترجيح إيصال رجل سفّاح ومجرم حرب مثل نتنياهو او غانتس إلى منصب رئاسة الوزراء, الأمر الذي يدلّ على أن إسرائيل لا يمكنها أن تكون دولة طبيعيّة, لأنها عندما وجدت أن باستطاعتها فعلاً التوصّل إلى علاقات سلام مع محيطها, رفضت ذلك وبدأت تبحث عن أسباب لنزاعات جديدة توفّر لمجتمعها فرصة لإعادة ترميم لحمته ووحدته الداخلية من خلال التقوقع حول الذات والتحصّن ضمن الغيتو العسكري المدجج بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل حتى الجنون.

من الواضح الآن أن الأزمة السياسية في إسرائيل هي وليدة جملة من العوامل، ومن بينها عوامل غير ظرفية لا ترتبط بتطورات الأوضاع الداخلية، بقدر اتصالها بتركيبة وبنية النظام السياسي الذي استمدّ استقراره وقوته في السابق من تركيبة إسرائيل الاجتماعية التي غلب عليها اللون الواحد، المتمثل في الأشكنازية العلمانية، على حساب الشرائح الأخرى التي ما لبثت أن شكّلت بمجموعها أقليات صغيرة. واليوم، بعد التنامي العددي لهذه الأقليات وتضخّم تأثيرها السياسي، انكشف قصور النظام عن استيعاب الأزمات المتفاقمة، وتبين افتقاره إلى أدوات حلّها، ما مكّن نتنياهو ـ على فساده ـ من تجاوز المنظومة وتسخيرها لمصلحته الشخصية.

2- صعوبة التغيير في مجتمع تحكمه العنصرية المسلّحة:

فاجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك الوسط السياسي الإسرائيلي بفتحه الملفات الداخلية الصعبة على مصراعيها من خلال إعلانه ما سمّي "بالثورة المدنية", فاقترح الشروع بصياغة دستور لإسرائيل وإقرار

قانون الخدمة الوطنية الإلزامية للمتدينين والزواج المدني ووضع نظام عام للتعليم, وذلك في سعي منه لتغيير قواعد اللعبة السياسية الداخلية وتصليب معسكره وتوسيعه. وكان المغزى من هذه الخطوة أنه كان يريد - بحسب ادعاءاته - خوض الإنتخابات في 2000/2/6 بملفات وخطط كاملة على الصعيد الداخلي, عن طريق وضع دستور لإسرائيل يحدّد هويتها وحدودها السياسية والجغرافية والبشرية, أو على الصعيد الخارجي, عن طريق مقاربة جديّة لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي على جميع المستويات.

وعلى المدى الستراتيجي البعيد كانت خطوة باراك تأتي استجابة لضرورات التغيير التي بات الكيان الصهيوني بحاجة إليها, لا سيّما لجهة إعادة صياغة النظام السياسي على قاعدة الأقلية والأكثرية لأن الإجماع لم يعد يتلاءم مع التطوّرات والمتغيّرات الداخلية والخارجية, لا سيما بعد إنحسار مصادر التهديد التقليدية وضمان الولايات المتحدة الأميركية أمن إسرائيل وتفوّقها النوعي, ليس فقط تجاه الدول العربية مجتمعة, بل تجاه منطقة الشرق الأوسط بأكملها, ومع العلم بأن مسألة الإجماع الوطني الداخلي باتت تشل السياسة الإسرائيلية الخارجية وتحدّ من تكيّفها مع التطوّرات الحاصلة, وأيضاً باتت تجعل من إسرائيل القوية والمقتدرة عسكرياً, مجرّد رهينة نزوات أحزاب صغيرة نسبياً وذات توجّهات ومصالح خاصّة. وبالتالي فالمفارقة التي واجهتها إسرائيل في حينه بعد أكثر من خمسين سنة من التخبّط والتيه, تكمن في أنها في الوقت الذي عانت فيه من التمزّق والشرذمة, وجدت نفسها في أمس الحاجة إلى الإستقرار والتطوّر السياسي والاقتصادي والإجتماعي والأمني, خاصة بعد أن أصبح أكثر من 56% من سكانها اليهود من مواليدها, الأمر الذي بات يطلب منها بإلحاح حسم التساؤلات المطروحة عليها لجهة تعريف هويّتها وتحديد رقعة انتشارها الجيوسياسية والديموغرافية, وبالتالي التحوّل من دولة ليهود العالم إلى دولة لذاتها ولبنيتها, ومن دولة وظيفية إستعمارية, إلى دولة شرق أوسطية عادية. وما يدفع إسرائيل إلى ضرورة الحسم في هذه الأسئلة أيضاً جملة المتغيّرات الدولية والتحوّلات العالمية, وخاصة مسارات العولمة الاقتصادية والتطوّرات التكنولوجية والعلمية التي جعلت من قوّة الدول في المجال الدولي مسألة لا تقاس بمساحتها أو عدد سكانها أو حتى قدرتها العسكرية فقط, وإنّما بقدرتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية, وبالقبول الخارجي بها, هذا فضلاً عن تأثيرات عملية التسوية على إسرائيل إذ فرضت تحويل الصراع العربي - الإسرائيلي من قضية صراع على وجود إسرائيل إلى قضية صراع على حدودها, الأمر الذي زاد في إحراجها وتوتّرها الداخلي لما حتّمه عليها من إلزامية تقديم الاستحقاقات المطلوبة والضرورية لمواكبة المتغيّرات والتحوّلات آنفة الذكر, إن لجهة الحاجة لتطوير أوضاعها وبناها الداخلية, أو لتعزيز مكانتها الخارجية.

إلاّ أن إسرائيل إزاء هذه الضرورات تجد نفسها غارقةً في إشكاليات ومشاكل الطابع التاريخي والسياسي الملتبس لقيامها من حيث كونها مجتمعاً استيطانياً إحلالياً, بفعل عوامل القوّة والهيمنة والمساعدة الخارجية. وكلّ التجارب تدلّ على أن المجتمعات الاستيطانية المصطنعة, وخاصة المجتمعات الأيديولوجية (القومية والدينية) العنصرية فيها, تحتاج إلى وقت طويل وإلى تجاذبات عاتية حتى تستطيع حسم خياراتها, كما وتؤكّد التجارب بأن البنى والدوافع الداخلية لوحدها تشكّل شرطاً ذاتياً لازماً, إلا أنه ليس كافياً لعملية التغيير, التي تحتاج إلى جانب عوامل الدفع الداخلية, إلى عوامل دفع خارجية للضغط في هذا الاتجاه, وهذا ما ينطبق على إسرائيل إلى حدّ كبير.

إن إسرائيل اليوم تعيش حالة حادّة من التوتّر والاستقطاب الشديد ما بين مستوجبات التسوية ومتطلّبات طبيعة الدولة (هل هي يهودية أم إسرائيلية؟ هل هي دينية أم علمانية؟), وعلى هذا الأساس يتبلور تيّاران أساسيان: الأوّل ويضمّ حركة العلمانيين ورجال الأعمال والمثقّفين وهو تيار يمهّد الطريق نحو إجراء مراجعة للصهيونية التقليدية, والثاني يضمّ الأحزاب القومية اليمينية الشوفينية بزعامة الليكود والذي يرى أن مجرّد المراجعة ولو محدودة للصهيونية يشكّل خطراً على وجود إسرائيل بالذات, هو يدعو بالتالي إلى تجديد وإحياء الصهيونية. وقد عمل هذا التيار وما يزال يعمل, سواء بزعامة نتنياهو أو سواه كلّ ما يستطيع للتحالف مع الأحزاب الدينية الأصولية المتطرّفة, للحدّ من نفوذ تيّار المراجعة والتحريض عليه باستنفار المشاعر والرموز الصهيونية والدينية التقليدية لدى جمهور المستوطنين, الأمر الذي أدّى إلى تعميق هوّة الخلافات السياسية والإجتماعية والعرقية والطائفية, ممّا يجعل من آليات التسوية أشبه بمجرّد دواء لوجع الرأس, فيما مؤشّرات المرض وعوارضه تدلّ على أنه مرض عضال ومزمن ويستعصي على الشفاء.

3 – التجربة الحالية على بساط الماضي:

لم يتمكن أي حزب إسرائيلي تاريخياً من الحصول على أغلبية مطلقة منذ إنشاء الكيان الغاصب قبل أكثر من 72 عاماً. غير أن هذه الأحزاب لكونها كلها منتمية إلى الحركة الصهيونية سواء أكانت يسارية أم يمينية أم دينية ام وسطية؛ ولكون التوجهات الحزبية مجرد أدوات أو وسائل ضمن المشروع الصهيوني (الحزب الكبير الذي يضم الجميع)؛ فإن صهيونيتها عادة ما تكون "صهيونية توفيقية" لا يصعب عليها إقامة تحالفات وائتلافات يبدو ظاهرها متناقضاً كما في البلدان الأخرى، كتشكيل حكومات من أحزاب يسارية ودينية مثلاً. ولذلك، نادراً ما وجدت أزمات من هذا النوع الذي تجد المنظومة السياسية الإسرائيلية نفسها فيه هذه المرة، حيث لم تؤدِّ الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة المتكررة للكنيست الثاني والعشرين، التي عقدت في 2019/9/17،

إلى نتائج حاسمة. ولم تختلف كثيراً عن نتائج انتخابات الكنيست السابق التي عُقدت في 2019/4/9. فأصبح حزب الليكود يملك 32 مقعداً مقارنة بـ 35 مقعداً، وأصبح حزب أزرق أبيض يملك 33 مقعداً مقارنة بـ 35 مقعداً. وأصبح حزب "الجنرالات" أزرق أبيض بقيادة بيني غانتس يملك من الناحية الرسمية الشكلية حق تشكيل الحكومة؛ غير أن الكتلة التي كان يستطيع ضمها إلى تحالفه (يسار الوسط) لم تزد عن 44 مقعداً (أزرق أبيض 33، والعمل – غيشر 6، والمعسكر الديموقراطي 5). وكان هناك عشرة نواب من القائمة العربية المشتركة مستعدون لإسناد هذا الائتلاف، من دون ضرورة الدخول في حكومته، ليصبح لديه 54 مقعداً. أما الليكود بقيادة نتنياهو فالكتلة اليمينية التي تدعمه يبلغ مجموعها 55 مقعداً (الليكود 32، شاس 9، يهدوت هتوراة 7، يمينا 7) ولذلك حظيَ أولاً بفرصة تشكيل الحكومة.

أما حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة ليبرمان فقد عزّز موقعه بعد أن زاد مقاعده إلى ثمانية مقاعد بعد أن كانت خمسة في الانتخابات السابقة. وقد جعل هذا الحزب من نفسه "بيضة القبّان"؛ فبالرغم من طبيعته اليمينية المتعصبة إلا أنه تسبب في إفشال تشكيل نتنياهو لحكومة يمينية بعد الانتخابات السابقة. والسبب أن يمينيته القومية الليبرالية تعارضت مع يمينية الأحزاب الدينية، وتحديداً في إصراره على التجنيد الإجباري للحريديم (المتدينين اليهود) الذي ترفضه الأحزاب الدينية؛ بالإضافة إلى مطالبه الأخرى التي يصعب الالتزام بها، وإن كان يمكن التفاوض عليها، كتشديد الحصار على قطاع غزة، ومحاولة إنهاء سيطرة حماس على القطاع بالقوة.

لقد دخل النظام السياسي في الكيان الإسرائيلي حالياً إذن في أزمة بنيوية سياسية كبيرة، وذلك مع فشل الأحزاب الإسرائيلية في تشكيل حكومة تحظى بأغلبية النصف زائداً واحداً في الكنيست اي (61 مقعداً) من اصل 120 مقعدا. وهو الفشل الثاني خلال بضعة أشهر، مما جعل من المحتم الذهاب إلى انتخابات عامة ثالثة خلال أقل من عام لأول مرة في تاريخ الكيان الغاصب. ويترافق ذلك مع توجيه اتهامات رسمية لنتنياهو بالفساد وخيانة الأمانة؛ وهي المرة الأولى في تاريخ الكيان التي توجه فيها مثل هذه الاتهامات لرئيس وزراء إسرائيلي في أثناء ادائه ولايته الوظيفة؛ وهو ما يزيد المشهد الإسرائيلي الداخلي تعقيداً وتأزيماً. ويعود جانب من أسباب هذه الأزمة إلى بنيوية النظام السياسي الإسرائيلي، الذي ينظم الانتخابات التشريعية (البرلمانية) على أساس النسبية الكاملة، وعلى أساس التعامل مع "إسرائيل" كدائرة انتخابية واحدة. وهو نظام يعكس تمثيلاً أدق لمختلف المكونات والقوى الحزبية؛ لكنه يُضعف من إمكانية أي حزب من الحصول لوحده على الأغلبية المطلقة؛ ويجعل الأحزاب الكبيرة عرضة لابتزاز الأحزاب الصغيرة، التي كثيراً ما تتمكن من فرض شروطها حتى يتمكن أي حزب كبير من استكمال النصاب المطلوب. وهذا ما يُضعف الاستقرار السياسي لأي بلد.

4 – إشكالية محاكمة نتنياهو:

بعد نحو ثلاث سنوات من التحقيقات، وفي 2019/11/21 أعلن أن المستشار القضائي للحكومة مندلبليت قرر تقديم ثلاث لوائح اتهام ضد نتنياهو بتهم الرشوة والنّصب وخيانة الأمانة (الملفات 1000 و2000 و4000). وبذلك تحول نتنياهو من مشتبه به إلى متهم؛ وصار أمامه مئة يوم لإثبات براءته وإلا سيتعرض للمحاكمة. رد نتنياهو على الاتهام بغضب واعتبر ذلك محاولة انقلاب، واتهم المحققين بأن تحقيقاتهم زائفة، وطالب بالتحقيق مع المحققين، وبإنشاء لجنة خارجية مستقلة للنظر في الاتهامات. وفي الوقت نفسه قرر نتنياهو الاستمرار في ممارسة عمله كرئيس للوزراء، إذ إنه ليس ثمة ما يلزمه بالاستقالة إلا إذا صدر حكم نهائي غير قابل للاستئناف بإدانته؛ وهو ما قد يأخذ وقتاً طويلاً يصل لسنوات. وعلى الرغم من العديد من مظاهر التضامن مع نتنياهو داخل الليكود وأحزاب اليمين؛ إلا أن صورته أخذت بالاهتزاز. ورأى 56% من الجمهور الإسرائيلي أن نتنياهو يجب أن يستقيل من منصبه بعد توجيه الاتهامات. كما أن ذلك منح منافسي نتنياهو في الليكود فرصة للحلول مكانه في الزعامة، فهاجمه غدعون ساعر داعياً إياه للاستقالة. واضطر نتنياهو في 2019/11/24 للموافقة على إجراء انتخابات داخلية لحزب الليكود خلال ستة أسابيع. غير أن ساعر لم يشكل فيها منافساً قوياً، فسقط سقوطاً مدوياًواستمر نتنياهو بقيادة الليكود.

5 – حيثيات فشل نتنياهو:

لم ينجح نتنياهو في فترة الشهر التي مُنحت له بتشكيل الحكومة، فأعاد الأمر لرئيس الكيان الذي كلف غانتس بتشكيلها، غير أن هذا الاخير أعاد التكليف مجدداً للرئيس في 2019/11/20 معلناً فشله في التشكيل. فلماذا فشلت عملية التشكيل؟

أولاً: كان هناك إصرار من نتنياهو على رئاسة الوزراء، وأنه في حال تشكيل ما يسمى حكومة "وحدة وطنية" بالشراكة مع أزرق أبيض، فيجب أن يبدأ هو أولاً للسنتين الأوليين؛ بحجة أنه يملك تكتلاً أكبر؛ ولأنه يريد أن يوفر لنفسه شبكة أمان من احتمال إحالته للمحاكمة بتهم الفساد وخيانة الأمانة.

ثانياً: كان هناك إصرار من جانب غانتس رئيس حزب (أزرق أبيض) أن يكون أولاً في حالة تشكيل ما يسمى حكومة "وحدة وطنية"، باعتباره الحزب الفائز في الانتخابات، ثم إن مبرراً أساسياً لإنشاء هذا الحزب كان إزاحة نتنياهو عن الحكم. وكان ثمة رغبة قوية لدى شريكَي غانتس الأساسيين (يائير لابيد وموشيه يعلون) بعدم العمل تحت قيادة نتنياهو.

ثالثاً: لم ينجح نتنياهو في ضم ليبرمان إلى تكتله اليميني، وذلك بسبب الفجوة الواسعة في التفاهم حول علاقة الدين بالدولة، وتحديداً تجنيد المتدينين اليهود (الحريديم) في الخدمة الالزامية؛ وكان ذلك شرطاً أساسياً لليبرمان خاض الانتخابات على أساسه.

رابعاً: لم ينجح غانتس في ضم ليبرمان إلى تكتله، بالرغم من حصول تقدم كبير في المفاوضات بينهما. إذ إن تجاوز حاجز الـ 61 صوتاً، كان بحاجة إلى شبكة إسناد تقدمها القائمة العربية المشتركة. وهو ما يصعب على ليبرمان اليميني المتطرف قبوله والذي اعتبر القائمة العربية "طابوراً خامساً" أو جهة معادية. كما أن ذلك كان سيضعه تحت "قصف" القوى اليمينية الأخرى لو رضي بهكذا شراكة. بالإضافة إلى أن حزب "الجنرالات" ليس ميالاً إلى الاعتماد في تشكيلته على الإسناد العربي، ويَعدُّه إما خياراً مؤقتاً، أو أنه يستخدم الإعلان عن احتمال قبوله كأداة للضغط على نتنياهو للقبول باشتراطاته.

خامساً: لم تنجح فكرة تشكيل حكومة أقلية، تدير الحكم بدعم أقل من 61 عضواً في الكنيست ولكن مع صعوبة إسقاطها من الكتلة المنافسة. وسبق لحكومات إسرائيلية أن أديرت بحكومات أقلية، مثل حكومة اسحق رابين التي عملت سنتين كحكومة أقلية، وحكومة شارون التي عملت في أثناء فترة فك الارتباط مع قطاع غزة؛ كما أدت حكومة بيريس اليمين كحكومة أقلية بعد مقتل رابين (تشرين الثاني 1995).

عندما أخذ غانتس يناقش خيار تشكيل حكومة أقلية، تعرض لهجوم كبير من أطراف صهيونية مختلفة وعلى رأسها نتنياهو، الذي قال إنه إذا تشكلت هكذا حكومة فسيحتفلون في طهران وغزة ورام الله؛ وذكر ان اجراء انتخابات ثالثة كارثة لكن تشكيل حكومة أقلية بدعم القائمة العربية كارثة أكبر. وعقد نتنياهو مؤتمراً طارئاً لحزبه هاجم حزب أزرق أبيض لأنهم سيعتمدون على "العرب الإرهابيين" لتشكيل الحكومة. وبالنسبة للمعترضين فإن حكومة أقلية لا تقدر على مواجهة تحديات "الأمن القومي" التي يمر بها الكيان الإسرائيلي في هذه المرحلة.

سادساً: لم ينجح اقتراح الرئيس ريفلين في تشكيل حكومة "الرأسين" بحيث يكون أحدهما فعالاً والآخر معطلاً، ويكون فيها نتنياهو أولاً إلى حين انتهاء محاكمته؛ وبعد مئة يوم إذا لم يُبَّرأ يحق لغانتس أن يصبح الرئيس الفعلي للحكومة. حيث حالت اعتراضات قوية داخل أزرق أبيض دون ذلك.

6 – إعادة التفويض للكنيست:

بحسب القانون الأساسي الإسرائيلي، وبعد فشل نتنياهو وغانتس في تشكيل الحكومة، توجب على الرئيس نقل التفويض بتشكيلها إلى الكنيست، حيث يمكن لأي عضو كنيست خلال 21 يوماً أن يشكل حكومة تحظى

بتأييد 61 نائباً أو أكثر. وهو أمر مستبعد جداً. وهذا يعني أن الكيان الإسرائيلي كان لابد له من خوض انتخابات ثالثة في 2020/3/3. وقد اشارت استطلاعات الرأي في هذا السياق إلى تحسن محدود في فرص أزرق أبيض بالفوز ليحصل على نحو 37 مقعداً، وتراجع ضئيل في فرص الليكود ليحصل على نحو 30 مقعداً. وهذا ما قد يوصل كتلة يسار الوسط إلى نحو 58 مقعداً. وهذا لا يكفي أيضاً لتشكيل حكومة بأغلبية المقاعد. مما يفتح المجال لاستمرار الأزمة السياسية، بعد الانتخابات الثالثة، وهذا قد يدفع الأحزاب السياسية في نهاية المطاف للاستسلام والدخول في توافقات تؤدي لتشكيل حكومة أمر واقع.

أما الاحتمال الثاني الذي كان متوفراً فهو الذهاب إلى انتخابات رابعة إن لم يتم التوافق. ولاح في الأفق احتمال ثالث مرتبط بتغير مزاج وموقف الناخب الإسرائيلي باتجاه إزاحة نتنياهو وتراجع حظوظ الليكود بشكل أكبر إذا لم ينجح نتنياهو في تبرئة نفسه خلال المئة يوم المحددة. وبالتالي تعاظم حظوظ أزرق أبيض في تشكيل الحكومة. كما أنه بدا من غير المستبعد احتمال رابع وهو أن ينجح نتنياهو إما بتبرئة نفسه، أو بمحاولة تحقيق "منجزات" على الساحة الإسرائيلية تدفع باتجاه إعادة انتخابه. وهنا يبرز احتمال سعيه لتحقيق "بطولات" من خلال شنّ عدوان واسع على قطاع غزة أو الجبهة الشمالية، أو تنفيذ اغتيالات نوعية لقيادات المقاومة.

أما الاحتمال الخامس، فهو أن تعترف الأحزاب بفشل منظومتها السياسية، وتتداعى إلى تغيير شروط العملية الانتخابية، لتجاوز مُعضلات التعطيل الناشئة عنه؛ كالعودة إلى الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، أو إعطاء مزايا خاصة للحزب الفائز... وغيرها.

7 – هل الأزمة حكومية أم دستورية؟

يكاد يكون المشهد السياسي الراهن في إسرائيل، غير مسبوق في الحياة السياسية الإسرائيلية. فمنذ نشأة إسرائيل؛ عجز معسكر الليكود وحلفاؤه وكذلك عجز معسكر يسار الوسط وحلفاؤه بزعامة بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد جولتين انتخابيتين للكنيست الحادي والعشرين في نيسان 2019، وللكنيست الثاني والعشرين في ايلول من العام نفسه، وهو الأمر الذي جعل من الضروري حل الكنيست نفسه، وإقرار إجراء جولة ثالثة لانتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في 2 آذار 2020 ، وهكذا شهدت إسرائيل ثلاث جولات انتخابية فيما يقرب من العام. بالتالي تتمثل مظاهر الأزمة السياسية في كيان العدو في معادلة الضعف الذي تعاني منه كل التيارات السياسية، والتي أفضت إلى عدم قدرة أي منها على تشكيل الحكومة، وبالتالي فإن الكيان يخضع لحكومة تسيير أعمال لمدة تقترب من العام. من ناحية أخرى،

فإن الأزمة الناشئة هي أزمة دستورية وقانونية وسياسية في آن واحد، فمن الناحية الدستورية تعني الأزمة الراهنة أن الدستور أو قوانين الأساس المعمول بها في إسرائيل، كبديل للدستور المكتوب، ليست قادرة على حل الإشكالية السياسية القائمة في المشهد الإسرائيلي، ويعود ذلك إلى أن هذه الأزمة خرجت عن مخيلة واضعي القوانين الدستورية ولم يتنبأوا بإمكان حدوثها على هذا النحو. أما من الناحية القانونية، فإن القوانين والسوابق القضائية في إسرائيل ليست كافية لمعالجة الأزمة، كما أن المحكمة العليا الإسرائيلية ليس بمقدورها التدخل فيها على النحو الذي يمكن من معالجتها، ذلك أن القانون الإسرائيلي الأساس للحكومة يتيح إجبار الوزير الذي توجه له تهم جنائية على التخلي عن منصبه، وذلك إما من خلال رئيس الوزراء الذي يمنحه القانون هذه الصلاحية، وأما في حالة تقاعس رئيس الحكومة عن القيام بهذه المهمة، فإن المحكمة العليا الإسرائيلية قادرة على إصدار قرار يجبر رئيس الوزراء على عزل الوزير المتهم بتهم جنائية من خلال الاستقالة. أما فيما يتعلق بالمركز القانوني لرئيس الوزراء فإن الحالة مختلفة تماماً، حيث يحظى رئيس الوزراء بصلاحية الاستمرار في أداء مهامه وممارسة صلاحياته رغم توجيه لائحة اتهام جنائية ضده؛ بل والاستمرار في موقعه طوال فترة التقاضي بمختلف مستوياتها ودرجاتها، إلى أن يثبت القضاء إدانته بشكل بات ونهائي، وفي هذه الحالة فإن ثمة طريقتين لعزل رئيس الوزراء بعد إدانته؛ الأولى عن طريق الكنيست في حال تزامن الإدانة مع وصمة العار وذلك بالأغلبية، أما الثانية فبعد صدور حكم قضائي نهائي يدين رئيس الحكومة بارتكاب مخالفات جنائية فيتوجب عزله. وفي حين أن الوزير المستقيل أو الذي أجبر على الاستقالة، بسبب تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، يمكنه العودة إلى منصبه بعد تبرئته، فإن رئيس الوزراء لا يسمح له بالعودة إلى منصبه. والحال أنه في إسرائيل في اللحظة الراهنة من تطور الأزمة السياسية، لا توجد جهة قانونية أو قضائية مخولة وفقاً للقانون أو قانون أساس الحكومة؛ للتدخل لعزل رئيس وزراء «تسيير الأعمال» بنيامين نتانياهو أو إجباره على الاستقالة، ما لم يشعر هو بالحرج من ممارسة مهام منصبه عقب توجيه لائحة اتهام بالاحتيال وخيانة الأمانة والرشوة اليه مباشرة. وبرغم الإطار القانوني والدستوري الذي يقف خلف هذه الأزمة فإن الفاعلين السياسيين الأساسيين الذين يشغلون المشهد الراهن، يتبادلون على الصعيد السياسي توجيه الاتهامات أحدهم للآخر بأنه هو من يقف وراء الأزمة الراهنة؛ فبنيامين نتانياهو يأخذ على غانتس زعيم تحالف «أزرق أبيض» بأنه السبب في تعطيل تشكيل حكومة وحدة وطنية لأنه يرفض تبادل موقع رئيس الوزراء بالتناوب مع نتانياهو، الذي صدر في حقه لائحة اتهام جنائية من قبل المدعي العام الإسرائيلي، وبالمثل فإن زعيم تحالف «أزرق أبيض» يحمّل نتانياهو المسؤولية في نشوب الأزمة الراهنة بسبب رفض الاستقالة والبقاء في منصبه رغم اتهامه والاستمرار في صراعه من أجل تعزيز موقفه في مواجهة النيابة

والقضاء بإجراء محاكمته أثناء شغله المنصب، وتطلعه إلى الحصول على حصانة من الكنيست المقبل بافتراض حصول معسكره على الأغلبية، وفي السياق ذاته يحمّل نتانياهو صديقه وحليفه السابق أفيغدور ليبرمان المسؤولية عن الأزمة الراهنة؛ لامتناعه عن الدخول في حكومة يرأسها نتانياهو بالتحالف مع القوى الدينية المتشددة، في حين ان هذا الأخير يحمّل نتانياهو المسؤولية بسبب إصراره على التحالف مع اليمين الديني المتشدد. وإذا ما نحينا جانباً دورة الاتهام والاتهام المضاد عن المسؤولية في نشوب هذه الأزمة، فإن السؤال الذي يشغل العديد من المحللين الإسرائيليين وغيرهم، هو ما إذا كان ثمة من التغييرات التي يمكن إدخالها على النظام السياسي في إسرائيل بمقدورها الحؤول دون نشوب وتكرار مثل هذه الأزمة.

لقد تفاوتت الإجابة عن هذا السؤال ما بين مؤيد لوجود نص قانوني أو قاعدة قانونية تتيح للمحكمة العليا الإسرائيلية أن تحظى بصلاحية عزل رئيس الوزراء الذي توجه له لائحة اتهام جنائية، بدلاً من الاعتماد على موقفه الشخصي وتقديراته الذاتية بالشعور بالحرج من ممارسة مهامه. والحقيقة انه من الصعب الحسم في عملية تحديد الطريقة الانتخابية المثلى للنظام الديمقراطي وشكله، وطبعا أكثر صعوبة أن يتم تأطير ذلك في قالب نظري يصلح لكل زمان ومكان وسياق، بحيث نستطيع أن نقرر ما هي الطريقة المثلى أو الأقل ضررا من بين الطرق المعروضة. فلكل طريقة ومبنى سلبياته وإيجابياته وسياقاته التاريخية والثقافية. ولا يمكن إخضاعها لاعتبارات معيارية عالمية، فهي ليست قيمة بحد ذاتها بل وسيلة لتحقيق كل ما يصبو إليه النظام، وهو الاستقرار.

تبقى عملية نجاح أو فشل الطريقة الانتخابية أو النظام الذي تؤسسه متعلقة أولا وقبل كل شيء بالثقافة السياسية وليس بقدرتها البنيوية والوظائفية فقط. فمثلا، شكلت عملية اختيار طريقة الانتخابات وشكل النظام الديمقراطي في الكيان الصهيوني استجابة للسياق التاريخي والثقافي الذي نشأت في ظله والمشاكل والقضايا التي ارتبطت به. فالطريقة الأمريكية كانت ضرورية لعملية بناء الأمة وتمكين النظام الفدرالي. والطريقة الإسرائيلية (رغم النقاش الدائر حولها الآن وتاريخيا) كانت حيوية من وجهة نظر الدولة الفتية لصهر مجتمع المهاجرين الوافدين في مرحلة تاريخية لم يكن مقبولا فيها في ظل بناء الدولة (وليس الأمة) من ممارسة "السياسة الصراعية لأن العمل السياسي والموارد الاقتصادية انصبت على عملية بناء الدولة واستيعاب القادمين وصد الخطر الخارجي بشكل أساسي. وقد ركز التيار الموجه لعملية الإصلاح السياسي في إسرائيل ادّعاءه حول أن العوامل البنيوية التي فرضتها طريقة الانتخابات النسبية هي التي زجت السياسة الإسرائيلية في حالة من عدم الاستقرار، وأدت إلى سقوط حكومات قبل موعدها، ومن ثم حل البرلمان، وحصول انقسامات حزبية ونشوء أحزاب كثيرة بسبب تضارب المصالح. بالتالي إن الخط البياني المتعثر هبوطا

وصعودا في مواقف الأحزاب والتيارات والكتل السياسية في إسرائيل، والتأرجح المتواصل في تكتيكاتها وتحالفاتها انما يعود في الدرجة الأولى إلى الأزمات البنيوية التي تتحكم في بنية الكيان الإسرائيلي، وثانيها التعقيدات التي باتت تحكم عملية التسوية برمتها. وثالثها استفحال التطرف لدى المجتمع "الإسرائيلي" وصعود اليمين الصهيوني بشقيه العلماني والتوراتي داخل الوسط اليهودي في ظل حالة من اللامبالاة الدولية تجاه ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورابعها حالة الانشغال والانشداد الدولي إلى ما يحدث في عدد من البؤر المشتعلة في عالمنا العربي، وهو ما وفّر للدولة الصهيونية المزيد من الاستقطاب الحاد لصالح تكتيل قوى اليمين وإضعاف التيارات ذات النزعة التسووية المتواضعة الحضور أصلا. ويتمثل خامس هذه الأسباب في الانهيار الحقيقي لحزب العمل الإسرائيلي وتحوله إلى ما سمي ليكود رقم اثنين وإلى حزب انتهازي من الطراز الأول، ومعه أحزاب ما يسمى بـ"اليسار الصهيوني". كذلك إن الإزدواجية الملتبسة ما بين حزبي الليكود وأزرق أبيض, لم تعد تدور حول وجهة التسوية السياسية ولا حول الاقتصاد الإسرائيلي, ولا حتى حول إتجاه بناء الدولة اليهوديّة, حيث الدلائل تشهد على تقارب الحزبين الأساسيين بنسبة كبيرة من الناحية الأيديولوجية, وحيث لم يعد أحدهما يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة والآخر يرفض هذا الإيمان, كما إن الرّضى بتقسيم ما يسمّى "أرض إسرائيل" لم يعد حكراً على طرف دون آخر وتحوّل الخلاف الجوهري, بين الطرفين, إلى خلاف حول الأسلوب والكميّة, لا إلى خلاف حول المبدأ والعقيدة. ومن هنا كان الرهان على نتنياهو رهاناً على رقعة استناد جيوستراتيجي أوسع. لكن على الرغم مما تقدّم فإنّ للأسلوب في دولة عنصريّة وطائفية مثل إسرائيل أهميّة غير ضئيلة لتوفير أسباب التناحر وعدم الإجماع. ومن بين مظاهر هذا التنافر العلاقة المتوتّرة وغير المستقرّة عموماً ما بين رئاسة الحكومة ورئاسة أركان الجيش الإسرائيلي (مثلما حصل في السابق ما بين نتنياهو وبين رئيس الأركان أمنون شاحاك الذي كشف عن وجود مشاريع عدوانية بعيدة المدى لدى رئيسه ضد سوريا ولبنان بشكل خاص بما يتجاوز حدود اللعبة الدوليّة الإقليمية المسموح بها), ومن بين هذه المظاهر أيضاً العلاقة بين المتديّنين والعلمانيين, حيث لاحظنا أن نقطة الصراع ما بين الجانبين وصلت إلى ذروة جديدة بتدخّل محكمة العدل الإسرائيلية لصالح العلمانيين للمرّة الأولى في تاريخ الكيان, الأمر الذي أدّى إلى اضطرار الكنيست للتعامل مع قضيّة تجنيد طلاب المدارس الدينية اليهودية من خلال رؤى ونظريّات متناقضة, سواء لجهة تنفيذ ما سمّي "قانون طال" الذي ينظّم عمليّة تجنيد هؤلاء الطلاّب, أو لجهة إلغاء مشروع هذا القانون من أساسه. وفي هذا المجال ترى الجهات العلمانية أن الامتيازات التي يحظى بها المتديّنون اليهود تشكّل انتهاكاً لمعايير الديموقراطية, فيما أنّ الجهات الحريدية المتعصّبة دينيّاً ترى أن موقف الأحزاب العلمانية من هذا القانون إنّما يدلّ على موقفها العدائي النهائي من المتديّنين.

من الملفت أن هذه الخلافات الحسّاسة أدّت إلى تعطيل آلية عمل المؤسّسات الإسرائيلية وإلى فرض شروط لعبة داخليّة جديدة تستنزف القوى الحزبيّة الكبرى وترغمها على القبول بسياسات تتناقض مع مصالحها الخاصّة, ممّا يهدّد استقرارها على رأس السلطة, ويضعها أمام مخرج وحيد من المأزق وهو مخرج ما يسمّى حكومات الوحدة الوطنية, التي تتحوّل مع مرور الوقت إلى مشكلة بدلاً من أن تكون حلاً.

ثمّة مظهر آخر من مظاهر أزمة النّظام الصهيوني البنيوية وهو انعدام الإجماع في اليمين أو اليسار على حدّ سواء, على زعامة وطنية واضحة ومقبولة. وعلى خلفيّة ما تقدّم لا بدّ من طرح السؤال: كيف يمكننا قراءة أزمة النظام الصهيوني في عمقها البنيوي والموضوعي, وما هي بالتالي تجلّيات هذه الأزمة على واقعنا الاقليمي العربي والإسلامي؟

8- العناصر البنيويّة للأزمة:

أ- - عدم وجود دستور:

تعدّ مسألة وضع دستور في إسرائيل من أكثر المسائل التي اختلفت - ولا تزال تختلف - حولها آراء العديد من الأطراف الحزبيّة والسياسيّة والعقائديّة, ولهذا لا يمكن النظر إليها في إطار صراع العلمانيين والمتديّنين فحسب. فلقد كان لهذا الخلاف جذور داخل الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة المنشودة. وكان زعيم الحركة الصهيونية, تيودور هرتسل, يرى أن على الحركة الصهيونية أن تكلّف لجنة من رجال القانون لصياغة "أفضل دستور عصري ممكن, بشرط أن يكون ذا طبيعة مرنة ومعتدلة".

ولمّا أصدرت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين, ضمّنته إلتزام كلّ من الدولتين العربيّة واليهوديّة بأن تقوم الجمعيّة التأسيسيّة في كلّ منهما بوضع دستور ديمقراطي يكفل حماية الأماكن المقدّسة وحقوق الإنسان. وقد انقسمت القوى السياسية في إسرائيل ما بين مؤيّد ومعارض لوضع دستور وكان لكلّ فريق حججه واسانيده, إذ كان المعسكر الديني ضمن الفريق المعارض, وأيّده في ذلك حزب مباي أكبر الأحزاب السياسيّة آنذاك. أمّا أحزاب حيروت والصهيونيون العموميون والمبام والحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) فكانت تؤيّد وضع دستور مكتوب. وكانت الأحزاب المؤيّدة ترى أن الدستور المكتوب يشكّل الإرادة المثلى والفعّالة للحيلولة دون استبداد الأغلبيّة في البرلمان - الكنيست - في مواجهة الأقليّة, كما وأنه الأداة الكفيلة بصيانة الحريّات العامّة للأفراد ويحقّق الوحدة والتماسك في المجتمع ويعتبر الأداة الفضلى لتحديد السياسة التربوية والتعليمية.

أمّا الفريق المناهض لوضع دستور وهو الفريق الأغلب والأقوى - ومن ضمنه دائماً الأحزاب الدينية التي رأت أن التوراة يجب أن تكون دستور هذه الدولة - ومن ضمنه أحزاب علمانية أخرى كان في مقدّمتها حزب - مباي - بزعامة بن غوريون, التي رأت أن على هذه الدولة مهاماً يجب القيام بها ومن أهمّها تجميع يهود العالم في الكيان العبري والعمل على استيعابهم وتوفير الأمن العسكري والإقتصادي فيه. كما أن وضع الدستور من شأنه تقييد حريات القيادات السياسية بصدد الممارسات القمعية التي قد تراها ضرورية ضد غير اليهود حتى ولو حملوا الجنسية الإسرائيلية, والمقصود بهم العرب. هذا بالإضافة إلى أن وضع الدستور يعني تقييد حرية الدولة في ما يتعلّق برقعة الأرض التي تحتلّها, ويعني الحد من قدرة السياسيين على التلاعب في مجال عمليات التهويد والإستيلاء على أراضي وممتلكات أصحاب الأرض الشرعيين من العرب الفلسطينيين. هذا ناهيك عن أن وضع الدستور قد يؤدّي إلى وضع قيود على دور المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية التي تقوم بالدور الأبرز في تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية.

ب- أزمة الأيديولوجيا الصهيونية:

لم تتعرّض الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد بلفور لتوجّه الدولة الأيديولوجي, إذ يبدو أن الصهاينة التوطينيين كانوا واعين لحقائق الموقف في فلسطين, ولصعوبات الاستيطان, كما لم يكن توجّه الدولة الصهيونية يعنيهم من قريب أو من بعيد ما دامت تؤدّي الأغراض المطلوبة منها, مثل إبعاد يهود شرق أوروبا عنهم والقيام بدور المدافع عن المصالح الاستعمارية الامبريالية. ولعلّ الصيغة المراوغة التي توصّلت إليها المنظّمة الصهيونية العالمية بشأن الاستيطان كانت محاولة للتوفيق بين كلّ الصهاينة والجمع بينهم وراء الحد الأدنى الصهيوني المطلوب. فالهدف هنا لم يعد يحدّد شكل الدولة الصهيونية, ولا شكل ملكية الأرض ولا المثل الإجتماعية أو العقائدية الظاهرة أو الكامنة, وإنّما تحدّث فقط عن الحصول على أرض فلسطين (أرض إسرائيل) كي تكون ملكاً للشعب اليهودي بشكل مبهم ومجرّد. ولهذا يصعب الحديث عن يمين أو يسار داخل الحركة الصهيونية, فمن الناحية البنيوية يتّفق الجميع على الحد الأدنى. كما أن أزمة الايديولوجيا تظهر أيضاً في صعوبة الإجابة عن السؤال الجوهري والأساسي: هل الصهيونية قيمة دينية أم قيمة علمانية؟ آرييه درعي الزعيم السابق لحزب شاس اليهودي الشرقي, والذي سبق أن سجن لانتهاكات مالية وتزوير مستندات يقول: "الصهيونيون الحقيقيون هم الذين يحافظون على شرائع التوراة". والحاخام عوفديا يوسف, الذي كان الزعيم الروحي المطلق لحزب شاس, يكفّر القضاة العلمانيين وكلّ من يتوجّه إلى المحاكم العلمانية الخاصة بالدولة,

ويصف المهاجرين الروس بالأغيار "غوييم". والجدير ذكره أن نوّاب حزب شاس في الكنيست, مثلهم مثل العرب - لا يقفون عندما يعزف نشيد الدولة "هاتيكفا" - الأمل في الكنيست, أو أنهم يغادرون القاعة.

أمّا الأحزاب التي خاضت الإنتخابات عام 1999 تحت لواء الصهيونية, فقد فشلت في الوصول إلى الكنيست (رغم أن نسبة الحسم لا تتجاوز 1,5% من الأصوات) ومن بينها حزب "تسوميت" (الصهيونية المتجدّدة) بزعامة رئيس الأركان الأسبق الجنرال رفائيل إيتان, وحزب الطريق الثالث بزعامة الجنرال افيغودور كهلاني) أو أنها فقدت الكثير من قوّتها التمثيلية مثل حزب مفدال (الديني القومي الصهيوني الذي إنخفض تمثيله), ناهيك عن تمزّق الليكود وانسحاب كتل منه مثل حزب الوسط وشاس وغيشر (الجسر) بزعامة دافيد ليفي.

من هذا المنطلق يمكننا الحديث عن شرذمة الهويات الدينية والقومية والسياسية. في إسرائيل, وبالتالي عن تراخي قبضة الصهيونية التي لم تعد تتمكّن من احتواء التناقضات الداخلية المستشرية, إلى حدّ التصريح بالحديث عن مرحلة ما بعد الصهيونية وعن ضرورة تبنّي هويّة إسرائيلية فقط, وعن ضرورة تحوّل إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية عادية.

يتابع فيقول: "لقد تغيّرت وتفتّتت الصورة الأسطورة المأمولة لتحلّ محلّها صور أخرى عديدة لكلٍّ منها شرعيتها... بين اليهودي والعربي, والمتشدّدين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش ايمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممّن تمتدّ جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفاراديم والأشكنازيم والمهاجرين الروس والأثيوبيين (الفلاشا) وغيرهم.

وقد أدّى هذا التفتّت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة, ولهجات متباينة, ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية. وبالتالي يرى الكثيرون ان هذه الانشقاقات تؤهّل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع. ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح "الحرب الأهلية" بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل شائع الإستعمال, بل وأكثر من هذا, بدأ الحديث عن احتمال حصول انقلاب عسكري وصراع جنرالات. فإسرائيل بحسب حاييم هانغفي هي "ديمقراطية مسلّحة حيث نجد الجنرالات في كلّ مكان: في الكنيست في الحكومة, في البلديات والمجالس المحليّة, وأين لا يوجدون؟ حتى في مقر الرئاسة وباختصار "إنها دولة ترتدي الخاكي" وهذه الطغمة العسكرية هي "الحزب غير المسجّل أبداً في سجل الأحزاب في وزارة الداخلية وهي التي ستنتصر". ويضيف: "علينا أن نسحب موضوع السلام من أيدي الجنرالات لأنهم يوقفونه ويفجّرونه ويقضون عليه, يجب أن نقوم بذلك قبل فوات الأوان".

ج- رئيس وزراء أقوى وكنيست أضعف وبالعكس:

لقد أتاح قانون الانتخابات الذي طبق في العام 1996 للإسرائيليين، اختيار رئيس وزرائهم بالإنتخاب المباشر بدلاً من انتخابه حزبياً كممثّل لأقوى حزب, ثمّ انتظار نتائج الحزب في الانتخابات البرلمانية العامة التي تجري عن طريق قوائم حزبية.

والملفت أن مؤيّدي ذالك القانون, من اليمين واليسار, كانوا طالبوا باختيار مباشر لرئيس الوزراء من أجل زيادة قوّة واستقرار الحكومة, في نظام سياسي يشهد تشرذماً سياسياً, ومن أجل تقليص قدرة الأحزاب الصغيرة على المناورة والتأثير على القرارات الكبيرة, ولضمان زيادة ثقة الشعب بقيادته. إلاّ أنه تبيّن فشل هذا الإجراء في حلّ المعضلة البنيوية, وتبيّن أنّ تطبيق القانون الجديد من شأنه أن يعادل ما بين قوّة السلطتين التشريعية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة) عن طريق تقليص قدرة الكنيست لصالح الحكومة, بحيث أن نجاح المعارضة في السيطرة على الكنيست من شأنه أن يؤدّي إلى أحد أمرين:

- زيادة تعلّق الحكومة بالأحزاب الصغيرة وبالتالي زيادة نفوذ هذه الأحزاب بدلاً من تقليصه والحدّ منه.
- عدم قدرة الحكومة على تمرير اقتراحاتها وسياساتها في الكنيست وبالتالي عجزها عن تنفيذ خطتها واستراتيجيتها.

على الصعيد ذاته شكّل إنتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر إضعافاً لدور بقيّة أعضاء الحكومة, ممّا أدّى عملياً إلى تحويل الوزراء إلى مجرّد مدراء مكاتب وحرّاس وزارات أكثر منهم صنّاع قرار سياسي. ولهذا السبب غالباً ما برزت حالات عديدة من الإستقالات أو الإقالات في حكومتي نتنياهو وباراك على حدّ سواء, ممّا زاد في الصعوبات والعقبات بوجه مشاريع التسوية السياسية, وأدّى إلى حالات كثيرة من التأجيل أو التعطيل أو التبديل في بنود هذه التسوية في حال التوصّل إليها. ومن هنا يستخلص أفيغدور هاسليكورن في صحيفة جيروزاليم بوست أنه بدلاً من محاولات "إعادة عملية السلام إلى مسارها, يتوجّب على قادة إسرائيل إعادة التفكير بعقيدة البلد الستراتيجية, ذلك لأنّ التوصّل إلى معاهدات سياسية مع دول المواجهة العربية والفلسطينية لم يكن يهدف إلى إحلال السلام فحسب, بل إلى تحسين الأمن القومي الإسرائيلي في وجه تهديدات ستراتيجية جديدة".

ويضيف: "لقد كانت مبادرة السلام في أذهان واضعيها شمعون بيريس وإسحاق رابين, تهدف إلى مواجهة التهديد المتنامي للصواريخ العربية المزوّدة بأسلحة الدمار الشامل. وعدم القدرة على منع مثل هذه الصواريخ من الوصول إلى إسرائيل, كان بمثابة الإعلان عن أن الحل السياسي قد أصبح حاجة أساسية, لذلك يتوجّب

على إسرائيل أن تعمل على الحؤول دون أن تصبح هدفاً... وبالتالي وعلى ضوء الحرب المستمرّة مع الفلسطينيين, فإنه بات من الواضح, حتى وإن تمّ التوصّل إلى اتفاق في نهاية الأمر, بأن أكثر ما يمكن توقّعه هو "سلام بارد". وفي أسوأ الأحوال, دولة فلسطينية جديدة قد تكون مصدراً مستمراً لعدم الاستقرار والتحريض والتوتّر الذي سيهدّد علاقات إسرائيل مع بقيّة العالم العربي. وبدلاً من سلام ينجز مهمّته الستراتيجية في تعزيز الأمن الإسرائيلي في مواجهة التهديدات المستجدّة, سيكون هناك سلام ذو أثر هامشي في أحسن الأحوال".

د- إسرائيل لا تملك إمكانية التخطيط القومي:

يعتبر البروفسور يحزقيل درور, أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية, ومدير مركز الأبحاث الأمنية في الجامعة نفسها, أن إسرائيل دولة أنشئت بفضل قوّة نبوءة تنجيمية, ولا تزال متمسّكة بالرغبة بعيدة المدى المتعلّقة بتطبيق المبادىء الصهيونية. لهذا فإنه كان يتوقّع منها التلهّف على التخطيط المستمر والشامل, لأن التخطيط يشكّل أداة رئيسة لربط الأعمال الآنية بالطموحات بعيدة المدى. ويذكر درور أن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من أكثر الجهات والهيئات حاجة للتخطيط, لم ينشىء شعبة للتخطيط إلاّ بعد حرب تشرين الأوّل 1973, ومنذ ذلك الحين اجتازت الشعبة تطوّرات مختلفة.

أمّا بالنسبة للنظام الإسرائيلي العام, فيرى درور أن الكيان الائتلافي لجميع الحكومات الإسرائيلية يعرقل أيّ جهد للوصول إلى تخطيط قومي حقيقي, لأنّ كلّ وزير يتمتّع باستقلال كبير في إدارة وزارته, الأمر الذي خلق ما يشبه الإقطاع في الإدارة الإسرائيلية. ويضيف أن ضغط المشاكل اليومية يتطلّب الإهتمام الزائد ويمنع بذل جهود في إنشاء أجهزة تخطيط, وإعطاء أهمية مناسبة للاعتبارات بعيدة المدى. ويختم بالقول إن كثرة الأحداث المفاجئة والتطوّرات غير المتوقّعة, قد ساهمت في دحض تنبّؤات عديدة وأدّت إلى عدم الوثوق بالقدرة على التخطيط". وبالتالي فالحقيقة المرّة هي أن إسرائيل تواجه أوضاعاً ليس أمامها معها - بحسب درور - أيّ خيار بديل سوى خيار "المراهنة على التاريخ" أي المجازفة في قضايا غير قابلة للتنبؤ المسبق, وخاصة قضايا المصالحة التاريخية مع العرب.

لقد واجهت إسرائيل في العامين 1967 و1973 حالتين عنيفتين من المدّ والجزر أفقدتاها قدرتها على التوازن الأيديولوجي النظري والعملي البراغماتي. وحزب العمل, القائد التاريخي للكيان العبري, واجه حالة إنهيار وسقوط لولبية, إثر فقدانه مضمونه الأساسي وأيديولوجيته ومؤيّديه, إلى جانب خسرانه المفهوم القومي التقليدي الذي كان قد تبنّاه تاريخياً, والذي تمثّل بتبنّي سياسة صهيونية متعصّبة, لكنّها تعرف الحدود الفاصلة ما بين

المعقول واللامعقول, وبين المرغوب فيه والمؤدّي إلى الكارثة. فكان مفهومه عن قيام (دولة إسرائيل) في أساس الأيديولوجيا الصهيونية حسبما تبلورت منذ مشروع التقسيم عام 1947 ولجنة بيل, وحتى حرب الأيام الستة عام 1967. فخلال ثلاثين سنة كاملة, حكمت صهيونية التقسيم هذه, وما يسمّى "الصهيونية العاقلة" الحياة السياسية في الييشوف (فترة الاستيطان الاولى) وفي إسرائيل, ونجحت بتوفير قوّة كافية لإقامة مؤسّسات الدولة وتثبيت نظام الحكم, وصمدت في وجه الفقر والبطالة وسائر الضغوط الداخلية والخارجية الكبيرة, لكنّها مع ذلك عجزت عن ترجمة النصر السريع والبخس الذي أحرزته عام 1967 إلى تعابير سياسية استراتيجية.

إن التفكّك الأيديولوجي وفقدان الواقعية السياسية - التي كانت سرّ قوّة حزب العمل في الماضي - قد أدّيا إلى تداعي الحزب وسقوطه. وفي ظلّ حكومة غولدا مائير وقبيل صدمة عام 1973, كانت الدولة قد أصيبت بحالة من البارانويا ومن الوهم الذاتي وفقدان الارتباط بالواقع, والتجربة نفسها تكرّرت مع أوهام بيغن - شارون عام 1982 في أعقاب تجربتهما الإجرامية والجنونية في اجتياح لبنان والوصول إلى احتلال عاصمته بيروت, والتي انتهت كما هو معلوم بالانسحاب الذليل وغير المشروط من القسم الأكبر من أراضيه المحتلّة. وبدلاً من تقسيم لبنان وتصدّعه, تصدّعت إسرائيل وظهرت فيها صراعات داخلية أهمّها: الصراع القومي (بين اليهود والعرب) والصراع الديني (بين المتدينين والعلمانيين) والصراع الطبقي (بين الأغنياء والفقراء) والصراع الأيديولوجي (بين اليمين واليسار). كما ويمكن الإشارة إلى ثلاثة تصدّعات أخرى أيضاً هي: التصدّع ما بين الرجال والنساء وبين المهاجرين الجدد والقدامى, وبين المواطنين والعمّال الأجانب. وفي هذا السياق لخّص وزير الدفاع الأسبق موشيه آرينز حالة العجز الإداري والقومي التي كابدتها إسرائيل بقوله: "أصبح الكنيست اليوم خاضعاً لسيطرة جماعات مصالح وللمرّة الأولى في تاريخ إسرائيل لا يمتلك الحزبان الأساسيان - الليكود والعمل - سوياً الأكثرية". ويضيف آرينز أن الأزمات الحكومية اليومية التي تعيشها إسرائيل منذ إنتخابات شهر أيار 1996, إنّما تشكّل إنعكاساً مباشراً لهذا الوضع الذي يحمل في طيّاته المزيد من التدهور, حيث بالإضافة إلى تفتت الكنيست وشرذمته, سيحصل تراجع دراماتيكي في تمثيل الأحزاب التي لها مصالح "وطنية" وليس فقط مصالح خاصة. وهذا الواقع سيؤدّي إلى تعطيل القدرة على تكوين رؤية مستقبلية موحّدة, وإلى إضعاف أو إلغاء نظام التوازن والمراقبة الذي من المفترض بالحزبين الكبيرين أن يشكّلاه في إطار نظام برلماني سليم.

أمّا الكاتب اوري أفنيري فعلّق على مقولة عضو الكنيست شلومو بنزيري من حزب شاس حين قال وهو مأخوذ بنشوة النصر عام 1996: "سنحوّل الكنيست إلى كنيس", فقال في إفتتاحيّة الجيروزاليم بوست: "إن إسرائيل

الواحدة الموحّدة قد ماتت منذ وقت طويل, وقامت بدلاً منها فيدراليات من المجتمعات, كلّ واحدة منها لها طابعها الداخلي ووجهة نظرها وأحاسيسها وحبّها وكراهيتها".

9 – خاتمة:

إن السقوط المدوي لنتنياهو زعيم الفاشية الاسرائيلية والعودة الى صناديق الاقتراع، هو التعبير الأعمق وغير المسبوق عن أزمة الحكم في اسرائيل. لكن عمق الأزمة لن يقلل من خطر الفاشية في إسرائيل بل يفاقم هذا الخطر. فالفاشية قد تصبح ملاذ المأزومين والمهزومين.

ما كشفته مصادقة الكنيست على حل نفسها الليلة الماضية، قبل أن تبدأ عملها الحقيقي وقبل أن تشكل لجانها، هو تعبير عن عمق أزمة السياسة المستعصية التي دخل فيها النظام السياسي الحاكم في إسرائيل. والحقيقة أن هذه الأزمة أكبر من نتنياهو وأكبر من ائتلافه الفاشي القائم على تحالف رأس المال المعولم الكبير ومعسكر المستوطنين والنهب والاحتلال، مهما ظللتهم مظلة الامبريالية الامريكية ومظلة إدارة الرئيس ترامب المثقوبة ومهما تفنّنت هذه الإدارة في مشاريعها التدميرية في المنطقة وفي العالم وفي صلبها صفقة القرن التعيسة المتعثرة ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

إن تعمق الأزمة البنيوية في إسرائيل من شأنه أيضا أن يعمق أزمة المشاريع الامريكية وعكاكيزها المهترئة في المنطقة بدءا من البحرين ومؤتمرها الاقتصادي وحتى استفزازت امريكا العدوانية وحاملات طائراتها في منطقة الخليج.

ويخطئ من يظن أن الدور الأساسي للقوى البديلة العربية واليهودية التقدمية وغير التقدمية في الكنيست هو أن "تمرمر لنتنياهو حياته" (كما توعّد لبيد وحزبه كحول لفان)، ويخطئ من يصور التناقض الرئيسي وكأنه مع نتنياهو الشخص ولوائح الاتهام بحقه ، وليس مع البنية السياسية والاستراتيجية الفاسدة والمدمرة أصلا في اسرائيل، وأكتب هذا على الرغم من إقراري وقناعتي بخطورة دور الفرد في التاريخ ، وخصوصا حين يكون الفرد قائدا للمعسكر الفاشي وقد أشرف على بنائه بنفسه لبنة لبنة عبر سنوات طويلة.

إن تعامل قوى المعارضة في الكنيست على اختلاف مشاربها، مع الطريق المسدود الذي وصلت إليه محاولات نتنياهو الفاشلة لتشكيل حكومته وبناء ائتلافه المستقبلي راوح بين خيارين: خيار إفشال مناورات نتنياهو وخطته الرامية الى حل الكنيست والذهاب الى انتخابات جديدة تقطع الطريق على رئيس الدولة لئلا يقوم بإلقاء تشكيل الحكومة على عضو كنيست آخر، حتى ولو كان من حزب الليكود (حزب نتنياهو نفسه). فالمعارضة مقتنعة

أن من شأن هذا السيناريو أن يبقي نتنياهو على قارعة السياسة الاسرائيلية، يواجه لوائح اتهامه دون ان يتمكن من تشريع قوانينه الالتفافية على الجهاز القضائي وعلى حكم القانون. وواضح وفق هذا المنطق أن نتنياهو ومصيره الشخصي والقضائي المهزوز هو المطروح في مركز الحسم لدى قوى المعارضة الطامحة الى الحكم من دون الطموح الى المس بالبنية السياسة السائدة ومضامينها وأزمتها القاتلة.

أما الخيار الثاني والذي اتخذته كتلة الجبهة والعربية للتغيير بدعم حل الكنيست وإجراء انتخابات برلمانية جديدة، فهو يكشف عن عمق ازمة الحكم البنيوية في اسرائيل وأزمة سياستها الاقليمية والعالمية، حتى ولو كان هذا التصويت يلتقي مع تصويت نتنياهو وحزبه وأحزاب ائتلافه.

إن نظرة معمقة أكثر إلى الاحتمالات الحقيقية القائمة بشكل فعلي وفق خيار التصويت لمنع حل الكنيست كما فعلت كحول لفان وأحزاب المعارضة، تشي بأن من شأن هذه المناورة أن تؤدي إلى غياب نتنياهو عن الحكومة القادمة، أو عن قيادتها على الأقل، ولكن أن تقود في الوقت نفسه إلى تشكيل حكومة وحدة قومية من دون نتنياهو الشخص، ولكن من دون التخلص من سياساته المأزومة، وهو موقف مثابر دعت إليه كاحول لفان منذ أشهر، تشارك فيها إلى جانب الليكود واتحاد أحزاب اليمين ويسرائيل بيتنو والمتدينين المتشددين وربما حزب العمل.

إن من شأن مخرج كهذا أن ينفّس الازمة السياسية العميقة في اسرائيل ويؤجل تفجرها، ومن شأنه أن يبقي ممثلي الجماهير العربية وحدهم بعيدا على قارعة السياسة في اسرائيل وعلى قارعة المعارضة السياسية ايضا.

اعتبرنا في الماضي ونعتبر اليوم أن دورنا في الحزب الشيوعي والجبهة، هو أن نطرح بديلا فكريا وسياسيا للفكر والسياسة السائدة في إسرائيل. دورنا أن نكشف عمق الأزمة البنيوية الحقيقية في إسرائيل كأزمة نظام سياسي استراتيجية وليست تكتيكية أو موضعية فقط، ورأينا على طول الطريق، أن دورنا الاساسي هو أن نهز هذا النظام من الأعماق كلما لاحت الفرصة لذلك وكلما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

في الليلة الماضية كانت الفرصة حاضرة وكان علينا أن ندعم حل الكنيست وندفع نحو انتخابات جديدة، وحسنا فعل نواب الجبهة والعربية للتغيير والموحدة والتجمع حين صوتوا الى جانب حل الكنيست . لأن بنية الخارطة السياسية القائمة ليس بمقدورها ان تنتج الحلول لأية قضية حقيقية مطروحة بل من شأنها أن تعمّق الأزمة.

إن السقوط المدوي لنتنياهو زعيم الفاشية الاسرائيلية والعودة إلى صناديق الاقتراع، هو التعبير الأعمق وغير المسبوق عن أزمة الحكم في اسرائيل. لكن عمق الأزمة لن يقلل من خطر الفاشية في اسرائيل بل يفاقم هذا الخطر. فالفاشية قد تصبح ملاذ المأزومين والمهزومين. وهذا يتطلب منا أن نشحذ طاقاتنا كلها في هذه المرة

وان نوجّه عينا واحدة الى معركة الانتخابات، وعينا الى بناء الجبهة اليهودية العربية المناهضة للفاشية، فلا المعركة الانتخابية انتهت ولا المعركة الكفاحية الميدانية توقفت ، فحي على الكفاح وتحقيق النصر !

10- خلاصة واستنتاجات:

لقد تبين لنا أن الكيان الصهيوني كان وما يزال يعيش أزمة بنيوية حقيقية, تنبع في الأساس من عجزه عن النهوض والانتقال من وضعيّة الثكنة وحالة العسكرة المفرطة التي يعيشها مجتمعه, إلى حالة الكيان المدني العادي والطبيعي, في بيئة غير مناسبة لنموّه. وهذا ما يمنعه من السيطرة على نفسه أوّلاً ناهيك بعجزه عن السيطرة على المنطقة.

إنّه من باب تبسيط الأمور اختزال الصراع مع العدو الإسرائيلي, حسبما يريد الإسرائيليون, بمجرّد التركيز على طبيعة وبنية النظم العربية - التي تعاني دون شك من الكثير من مظاهر القصور والتخلّف وفقدان الديمقراطية - وإهمال الأسباب الأساسية لهذا الصراع كاغتصاب حقوق الفلسطينيين وتشريدهم والتنكيل بهم حتى حدود إبادة الجنس؛ وهل بوسع أيّ إنسان منصف أن يغضّ النظر عن العقيدة الصهيونية وتاريخ اليهود وميزان القوى الإقليمي ودعم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية لإسرائيل واعتداءاتها على العرب؟

إنّ مأزق المنطقة ومأزق السلام فيها إنّما ينبع في الواقع من أزمة النظام الصهيوني نفسه ومن أزمة الصهيونية التي تريد القوّة للقوّة ولا تريدها فقط لأغراض أخرى "فالقوّة هي جوهر الوجود ومبرّره, بل هي الوجود" حسبما يقول بن غوريون الذي يضيف: "إن الوضع في فلسطين لا يسوّى إلاّ بالقوّة العسكرية. وان إسرائيل لا يمكن أن تعيش إلاّ بالسلاح والقوّة. وعلى هذا الأساس فالحرب هي التي تقرّر مصير إسرائيل كدولة, فإمّا أن تزول وإمّا أن تبقى".

وفي المقابل يقول الرئيس السابق لوزراء العدو اسحق شامير: "إنني لا أؤمن بالحلول الوسط في ما يتعلّق بالأراضي. إن بلدنا صغير جداً وهذه الأرض تتصل بحياتنا كلّها, بأمننا, بمياهنا وباقتصادنا. إن السلام والأمن متلازمان, كما أن الأمن والأرض والوطن هي كيان واحد".

وهذا ما كرّره أيضاً بنيامين نتنياهو من خلال مقولة "السلام في مقابل السلام والأمن في مقابل الأمن", رافضاً الانسحاب في حينه من لبنان ومن الجولان ومن الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وهكذا تمّ تعطيل قرارات الشرعية الدولية وتمّ وضع عمليه التسوية المزعومة برمّتها على سكّة المجهول. ذلك ان اسرائيل تريد الاحتفاظ بكل المواقع الاستراتيجية في الأراضي العربية المحتلّة, وتعزيز موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة من خلال العمل على زيادة رقعتها الاستيطانية طولاً وعرضاً، ومن خلال جني ثمار شعارات السلام, من طريق اتباع أسلوب

العصا الغليظة والجزرة الرفيعة, ذلك بإقامة علاقات طبيعية مع العديد من الدول العربية, سراً وعلناً وفي مختلف مجالات التطبيع الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية, وبالتالي تمويه سلبيات سياستها الخارجية وتعزيز دورها واقتصادها في المنطقة، اي انها تعمل للقيام بدور إقليمي مركزي, كدولة إقليمية عظمى على حساب الدول العربية والإسلامية التي تعتبر قلب ومحور هذه المنطقة, بطرح مشاريع وأفكار الشرق الأوسط الجديد، مع الاحتفاظ باحتكار التفوّق العسكري ضمن دائرة شعاعها 1500 كلم. إنطلاقاً من القدس بحسب تعبير ايهود باراك, من طريق تصنيع/ أو الحصول على أكثر الأسلحة الفتاكة تقدّماً في العالم - وتطوير برنامج التسلّح في مجال صناعة الصواريخ, والاستمرار بتطوير البرنامج النووي وسائر أسلحة الدمار الشامل.
وتأسيساً على ما تقدّم, لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا إنه في ظلّ هذا النظام المأزوم وهذه الستراتيجية الاجرامية, لا يرد حتى من باب الاحتمال, ان يتحقّق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من أمن حقيقي ومن سلام شامل وعادل, إلا من خلال رصّ صفوف هذه الشعوب المهدّدة, وتوحيد رؤيتها ومواقفها من الخطر الصهيوني الداهم وامتداداته الاقليمية والدولية, الذي لا تنفع معه الحلول المنفردة ولا الوصفات العلاجية المهدّئة. والحل الجذري الذي إبتدعته المقاومة الصادقة والذكية في لبنان منذ العام 1982 وحتى الان, من شأنه في هذا المجال أن يشكّل المثل والنبراس.